مصر وسد النهضة الأثيوبي

عبد المنعم هادي علي
كلية التربية للعلوم الانسانية / جامعة المثنى

ملخص البحث:

إن إفريقيا كما يقول الدكتور جمال حمدان تعد بحق قارة المستقبل، أي قارة القرن الحادي والعشرين وستشهد هذه القارة تحولات كبيرة وخطيرة في داخلها في المستقبل لذا فان هذا البحث يتخذ من نهر النيل نموذجا لدوره المتميز في تعزيز العلاقات بين الدول العربية التي تمثل المصب والدول الإفريقية التي تمثل المنبع، ويزداد عدد سكان مصر زيادة مطردة وهذا يجعل أجراء التخطيط الأمثل لاستغلال الموارد المائية المتاحة امراً ضروريا لتنمية الثروة الزراعية .

يعد نهر النيل في مقدمة انهار المنطقة العربية التي تعاني من مشكلات وأزمات كبيرة، فدول حوضه مازالت معرضة لمخاطر الجفاف الدوري الذي يهاجم القارة الأفريقية، هو أطول نهر في العالم يصل طوله (٦٨٢٥)كم إذ تبدأ رحلة نهر النيل الطويلة من المنطقة الواقعة بين بحيرتي تنجانيقا وفيكتوريا، ويستفيد من المياه المخزونة في البحيرات العديدة التي يمر منها مثل بحيرة فيكتوريا وألبرت ويصرف مياه بحيرتي ادوارد وجورج، وتصب في نهر النيل مجموعة من الروافد المهمة مثل بحر الغزال وبحر العرب وبحر الزراف ونهر السوباط وبين الروصيرص حتى الخرطوم، ويجري نهر النيل في سهول منبسطة ويصبح كثير الالتواء تنتشر على جانبيه البحيرات المتقطعة ويتصل به رافدان هما الرندر والدهر ويستمر نهر النيل حتى أسوان بمجرى محدود وواضح تكثر فيه الانثناءات، ثم يستلم رافد عطبرة الذي يصرف مياه هضبة الحبشة ومع تزايد عدد السكان وسوء استخدام موارد النهر فان احتمالات النزاع حول المياه بين دوله في تزايد لاسيما بعد استهلاك كل دولة لمواردها المائية المتاحة بالكامل، ان أهمية البحث تتجسد بضرورة معرفة وتحديد المشكلات السياسية التي تهم البلدين أو التي هم أطراف فيها (مصر، أثيوبيا) وإيجاد بدائل وحلول لهما بعد أكمال سد النهضة الأثيوبي وحل المشكلات المرتبطة بالتأثير السلبي لهذا السد على مصر بعد اكتماله بشكل خاص وإيجاد الحلول المناسبة بحيث لان تتأثر مصر به وفق للعرف والقانون الدولي .

الكلمات المفتاحية: مصر، أثيوبيا، سد النهضة

Abstract

Nile is considered at the forefront of collapsed Arab world that suffer from significant problems and crises nations of the basin is still vulnerable to periodic drought, which attacks the African continent, and starts the long Nile River trip that convergence of the (6825) km the longest river in the world where originates from the area between Lake Tanganyika and Victoria and this river passes within the regions climate and various natural makes him in some fast times, runoff and sometimes make it slow runoff masterpiece marshes and aquatic plants populous Egypt more than a steady increase make it necessary to hold the optimum planning for the utilization of available water resources for the development of agricultural resources and this requires improved irrigation efficiency and all delivery sewage main and provide good drainage land and take care of farm operations, such as the selection of improved seeds as well as good craft, fertilization and adequate means of modern irrigation, which depends on water rationing and lack of financial Aldhaeat and use of all scientific methods in this order to optimize the use of water knowing that the Nile has always been is the origin and the basis of life in Egypt is no doubt that Egypt's relations with the Nile River reflect quite distinctive characteristics of this river, which is almost unique to all other

international rivers other therefore, the River Nile control complete control over the economy and the waters of Egypt from him the group of countries located in the pelvis in addition to the the state first beneficiary of this river is also Egypt, which does not have on its territory of any of its sources necessitated them to be always on, especially with the rest of the other countries where these sources, which passes by the river long distances before there that enters the Egyptian border relationship and this requires the upstream countries to agree with Egypt when the establishment of any project to store water in its territory or create dams where necessitating that take into account the rights of Egypt acquired in the waters of the Nile throughout history without causing them damage in the water contained inside across the Nile River in Egypt as recognized by international law and agreements signed between upstream and downstream countries and particularly with Ethiopia, which has established dam Renaissance Ethiopian without taking the approval of Egypt and negotiate with them about the amount of water stored by the dam and thus should avoid the establishment of this dam no harm touches the water contained, which enters into Egypt across the Nile River in affect a clear impact on Egypt and that means the agreement must take into account the rights of Ethiopia and Egypt, at the same time

Keywords:Egypt Ethiopian Renaissance Dam, international law and the headwaters of the Nile

المقدمة :

يعد نهر النيل في مقدمة انهار المنطقة العربية التي تعاني من مشكلات وأزمات كبيرة فدول حوضه مازالت معرضة لمخاطر الجفاف الدوري الذي يهاجم القارة الأفريقية هو أطول نهر في العالم طوله (٦٨٢٥)كم إذ تبدأ رحلة نهر النيل الطويلة من المنطقة الواقعة بين بحيرتي تنجانيقا وفيكتوريا وهذا النهر يمر في أقاليم مناخية وطبيعية مختلفة تجعله في بعض الأحيان سريع الجريان وفي أحيان أخرى بطيء الجريان تحفه المستنقعات والنباتات المائية حتى يضيق مجراه ويجمع نهر النيل الأمطار الساقطة على مساحة واسعة من وسط القارة الأفريقية آذ يسود المناخ الاستوائي والأمطار الدائمة و يجمع السيول المنحدرة من المرتفعات الشرقية والغربية ويستفيد من المياه المخزونة في البحيرات العديدة التي يمر منها مثل بحيرة فيكتوريا وألبرت ويصرف مياه بحيرتي ادوارد وجورج، وتصب في نهر النيل مجموعة من الروافد المهمة مثل بحر الغزال وبحر العرب وبحر الزراف ونهر السوباط وبين الروصيرص حتى الخرطوم يجري نهر النيل في سهول منبسطة ويصبح كثير الالتواء تنتشر على جانبيه البحيرات المتقطعة ويتصل به رافدان هما الرندر والدهر ويستمر نهر النيل حتى اسوان بمجرى محدود وواضح تكثر فيه الانثناءات، ثم يستلم رافد عطبرة الذي يصرف مياه هضبة الحبشة ومع تزايد عدد السكان وسوء استخدام موارد النهر فان احتمالات النزاع حول المياه بين دوله في تزايد لاسيما بعد استهلاك كل دولة لمواردها المائية المتاحة بالكامل، إن إفريقيا كما يقول الدكتور جمال حمدان تعد بحق قارة المستقبل، اي قارة القرن الحادي والعشرين وستشهد هذه القارة تحولات كبيرة وخطيرة في داخلها في المستقبل لذا فان هذا البحث يتخذ من نهر النيل نموذجا لدوره المتميز في تعزيز العلاقات بين الدول العربية التي تمثل المصب والدول الإفريقية التي تمثل المنبع ويزداد عدد سكان مصر زيادة مطردة وهذا يجعل أجراء التخطيط الأمثل لاستغلال الموارد المائية المتاحة امراً ضروريا لتنمية الثروة الزراعية وتبلغ المساحة الكلية لجمهورية مصر(١.٠٠٢.٠٠٠)كم٢ المزروع منها نحو (٣٠الف)[٢] كم^{٢} وهو عبارة عن حوالي (٧.٢ مليون فدان) بالوادي تمثل في ذلك الشريط الضيق الملاصق للنيل والدلتا لذا فان زيادة السكان تستوجب زيادة مساحة الأراضي الزراعية من اجل زيادة الإنتاج كماً ونوعاً ليكفي الإنتاج لهذه الأعداد الهائلة من السكان وهذا يستوجب تحسين كفاءة الري والتوصيل بالمجاري الرئيسة وتوفير الصرف الجيد للأراضي الزراعية مثل انتقاء البذور

والخدمة الجيدة والتسميد الملائم وغير ذلك وكذلك استخدام جميع مصادر الري الأخرى كالمياه الجوفية وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي أما التوسع الأفقي وزيادة رقعة الأراضي الزراعية بشكل أفقي من اجل استصلاح الأراضي الصحراوية والبور فهذا ما يتطلب وضع استراتيجية للتوسع الزراعي الأفقي مما يتطلب مسحاً شاملاً للموارد المائية المتاحة إضافة إلى الموارد الأرضية الممكن التوسع فيها، لذلك قامت مصر بدراستين تسيران بخطى متوازية تتمثل الأولى بالخطة المتكاملة للموارد المائية أما الخطة الثانية فتتمثل بالاهتمام بالموارد الأرضية التي تزيد من مساحة الأرض الزراعية وهذا ما يتطلب الاهتمام بالموارد المائية المتاحة المتمثلة بالموارد المائية النيلية والمياه الجوفية إضافة إلى مياه الصرف وطريقة استغلالها لذا فان نهر النيل من الأنهر الدولية الذي له أهمية خاصة للدول المتشاطئة عليه ولكن ليس في العالم كله بلاد تدين بكيانها ووجودها وتتوقف حياتها على مياه نهر كما تتوقف حياة مصر على نهر النيل فالنيل هو باعث الخصب والحياة في أراضيها وخريطة رقم (١) توضح حوض نهر النيل والدول المطلة عليه إضافة إلى المناطق التي ينبع منها نهر النيل المتمثلة بالمناطق الاستوائية والمدارية لذا فان المصريين القدماء يتجهون بوجدانهم إلى النهر فيتخذوا منه إلهاما يقدسونه ويتقربون إليه وقد أتى بعدهم المؤرخ اليوناني هيرودت ليؤكد إن مصر هبة النيل و تبقى هذه الحقيقة على مر العصور وعند تقلب ظروف التأريخ يتضح أن المصرين يؤكدون أن فضل الله علينا أن خصنا بنهر وافر الإيراد يهيئ للبلاد دعامتين من دعائم النهضة الاقتصادية هما الماء والطاقة والأولى أساس كل تقدم زراعي والثانية عصب كل نشاط صناعي ولذلك اجتمعت الجهود في كل الأزمنة لترويض النهر وتهذيبه ليكون تحت سيطرة البلاد ومشيئتها بما يناسب الأغراض كافة لقد وقعت اتفاقية مياه نهر النيل لعام ١٩٥٩م بين جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان الديمقراطية و بموجبها اتفق على أنشاء مشروعات ضبط النهر وتوزيع الموارد المائية بين الجمهوريتين وذلك على أساسان تنشئ مصر السد العالي عند أسوان وان تنشئ السودان خزان الروصيرص على النيل الأزرق وأياً عم الأخرى تراها جمهورية السودان لازمة لاستغلال نصيبها و اتفق على أن يقسم إيراد النهر السنوي بين الجمهوريتين بما في ذلك صافي الفائدة بين السد العالي على أساس اخذ متوسط إيراد النهر الطبيعي عند أسوان في سنوات القرن العشرين والبالغ (٨٤) مليارا من الأمتار المكعبة ونصيب السودان (١٨.٥) مليار من الأمتار المكعبة في ألسنه من متوسط إيراد النهر الطبيعي عند أسوان ولتحقيق التعاون الفني بين حكومتي الجمهوريتين وللسير في البحوث والدراسات اللازمة لمشروعات ضبط النهر وزيادة إيراده وكذلك للاستمرار في الأرصاد المائية على النهر في احباسه العليا تضمن الاتفاق موافقة الجمهوريتين على أنشاء هيأة فنية دائمة من جمهوريتي السودان ومصر العربية بعدد متساوٍ من كل منهما يجري تكوينها عقب توقيع الاتفاق هذا، واهم المشاريع التي قامت بها وزارة الأشغال العامة والموارد المائية في القرن الماضي هو أنشاء القناطر الخيرية عام ١٨٦١م ثم تلا ذلك إقامة خزان أسوان عام ١٩٠٢م وتوالى بعد ذلك أنشاء القناطر والسدود على النيل الواحد تلو الأخر لتنظيم الري في احباسه المختلفة وما أتاح ذلك أنشاء الترع وإدخال نظام الري المستديم في مصر الوسطى ومصر العليا ومن أهم المشروعات التي تبنتها وزارة الأشغال العامة والموارد المائية في مصر هو مشروع السد العالي الذي يعتبر أهم حلقة سياسية في سلسلة مشروعات ضبط النهر التي تتيح الانتفاع الكامل بمياهه ذلك المشروع الذي تم تنفيذه فحقق لمصر أمالها في التوسع الزراعي وكذلك في مجال التصنيع على حد سواء كما انه أتاح للبلادوقاية تامة من أخطار الفيضانات .

أنأ همية البحث تتجسد بالاتي :

١. ضرورة معرفة وتحديد المشكلات السياسية التي تهم البلدين أو التي هم أطراف فيها (مصر، أثيوبيا) وإيجاد بدائل وحلول لهما بعد أكمال سد النهضة الأثيوبي وحل المشكلات المرتبطة بالتأثير السلبي لهذا السد على مصر بعد اكتماله بشكل خاص وإيجاد الحلول المناسبة بحيث لان تتأثر مصر به وفق للعرف والقانون الدولي .

مشكلة البحث :

تكمن مشكلة البحث رغم وجود الكثير من الروابط ألتاريخيه والثقافية ووجود علاقات اقتصاديه بين مصر واثيوبيى ألا أن هنالك العديد من المشاكل تلقي بضلالها على العلاقات ألدوليه بينهما ولعل مشكلة توزيع المياه ألدوليه المشتركة بينهما بعد أكمال سد النهضة الأثيوبي في مقدمة تلك المشاكل الخطيرة والحيوية لما فيه من تأثير سلبي على الوارد المائي الداخل إلى مصر مما يؤثر على حياة الشعب المصري .

منهج البحث :

اعتمد الباحث على المنهجين التحليلي والمقارن في هذا البحث لكونهما الأكثر ملائمة مع طبيعة الموضوع .

هيكلية البحث :

على أساس ما تقدم تم تقسيم هيكلية البحث إلى مقدمه والفقرات الاتيه . الوصف الجغرافي لنهر النيل، ونهر النيل وعلاقته بدول الجوار والسياسة المائية لدول حوض نهر النيل ومن ثم الاتفاقيات المعقودة بين دول حوض نهر النيل بشان استخدام مياه النهر بينهما وأسس التنظيم القانوني للانتفاع بمياه النيل وسد النهضة الإثيوبي وتأثيره على الأراضي الأثيوبية وكذلك تأثير هذا السد على مصر والسودان ومعرفة مواصفات هذا السد والهدف منه ومن ثم معرفة نهر النيل والصراع والتعاون بعد أنشاء سد النهضة الإثيوبي وأخيرا الاستنتاجات والتوصيات وقائمه بأسماء الهوامش والمراجع .

الوصف الجغرافي لنهر النيل :

تبدأ رحلة نهر النيل الطويلة التي تقارب (٦٨٢٥كم) فهو أطول نهر في العالم من المنطقة الواقعة بين بحيرتي تنجانيقا وفيكتوريا، ويقل عن ذلك إذا اعتبرنا بداية نهر النيل عند خروجه من بحيرة فيكتوريا والذي يسمى(نيل فيكتوريا)ويمر هذا النهر في أقاليم مناخية وطبيعية مختلفة تجعله في بعض الأحيان سريع الجريان وفي أحيان أخرى بطيئة الجريان تحفه المستنقعات والنباتات المائية حتى يضيع مجراه ويجمع نهر النيل الأمطار الساقطة على مساحة واسعة من وسط القارة الإفريقية حيث يسود المناخ الاستوائي والأمطار الدائمة كما يجمع السيول المنحدرة من المرتفعات الشرقية والغربية ويستفيد من المياه المخزونة في البحيرات العديدة التي يمر بها منها بحيرة فيكتوريا والبرت ويصرف مياه بحيرتي ادوارد وجورج وتصب في نهر النيل مجموعة من الروافد المهمة مثل بحر الغزال وبحر العرب وبحر الزراف ونهر سوباط وبين الروصيرص حتى الخرطوم يجري النيل في سهول منبسطة ويصبح كثير الالتواء وتنتشر على جانبيه البحيرات المتقطعة ويتصل بها رافدان هما الدندر والرهر ويستمر نهر النيل حتى أسوان بمجرى محدود وواضح تكثر فيه الانثناءات ثم يستلم رافد عطبرة الذي يصرف مياه هضبة الحبشة وعلى الرغم من الطريق الطويل لهذا النهر العظيم وارتفاع درجة الحرارة في المناطق التي يمر بها مما يجعل التبخر شديداً حتى يصل عند بحيرة (نو) إلى حوالي ٩٥% من مياهه ومروره في أراضي عدد من الدول لمختلفة فان ما يصل إلى مصر من مياهه بعد طرح كمية المياه المبخرة تصل إلى (٨٤ مليار م^{٣}) عند أسوان وبذلك فان حصة مصر مضمونة من مياهه وتعترف بها من جميع الدول[٣]، ولكن ألان نعيش موقفا صراعيا بين إثيوبيا ومصر إي بين المنبع والمصب علما أن مصر تتصدر ميزان القوى بين دول نهر النيل وفي يوم من الأيام هدد الرئيس الراحل أنور السادات باستخدام القوه ضد أثيوبيا لكن ذلك في ظل ظروف وعلاقات دوليه قويه بين مصر وأمريكا وكان موقف أمريكا معادي أللحكومة الماركسية في أثيوبيا آنذاك ولكن هذا التهديد في الوقت

الحاضر غير ممكن إذ أن الوضع الدولي عكس ما كان عليه في زمن السادات فالعلاقة باردة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية التي تناور على جهات عديدة منها مساندة أثيوبيا بعد أن تغير نظام الحكم فيها كجزء من ضغوطها على مصر ومنذ التسعينات من القرن الماضي اتسمت علاقة مصر ودول منابع النيل بتصاعد مخططات سياسيه تتخذ مطالب اقتصاديه لصالح دول المنبع .

نهر النيل وعلاقته بدول الجوار:

بدأت المحاولات الجادة لضمان حقوق الدول التي تقع في حوض نهر النيل الأدنى مصر والسودان منذ عام ١٨٩٤م عندما حصلت المملكة المتحدة من الحكومة الايطالية(عن الحبشة وارتيريا) على تأكيدات لضمان حق الدولتين العربيتين وفي عام ١٩٠٢م تعهدت الحبشة بعدم أقامة مشروعات على بحيرة(تانا) ألا بموافقة بريطانيا وفي العام ١٩٠٦م اتفقت المملكة المتحدة والكونغو البلجيكية (زائير) بعدم أقامة الكونغو منشآت على نهر السمليكي أو بالقرب منها مما يقلل كمية المياه التي تنساب إلى بحيرة ألبرت مالم يتفق مقدماً مع حكومة السودان وفي عام ١٩٠٧م هددت السودان باستعمال مياه نهر النيل الأزرق في الفترة بين ١ شباط إلى ١٥ تموز من كل عام لعدم الأضرار بإرواء الأراضي الزراعية[٤] وقبل اتفاقية ١٩٧٩م لم يكن هنالك اتفاق رسمي على ما يسحبه السودان من مياه نهر النيل ولكن المعروف أن سحب السودان لا بد أن لا يؤثر على احتياجات مصر وان زراعة ارض الجزيرة بالقطن الطويل التيلة واستمرار مدة إروائه إلى المدة الحرجة لاحتياج مصر أدى إلى بناء سد سنار الذي انتهى العمل منه سنة ١٩٢٥م وحددت المساحة المسموح بزراعتها بالقطن بما لا يتجاوز ٣٠٠ ألف فدان ونظراً لعدم دقة العمليات الحسابية من حيث المقننات المائية عقدت اتفاقية ١٩٢٩م التي نظمت حقوق كل من مصر والسودان في مياه نهر النيل بصورة واضحة وفي عام ١٩٥٩م وافق الطرفان على أنشاء خزان السد العالي في مصر وخزان الروصيرص في السودان وان يوزع صافي المياه بنسبة (١٤.٥ مليارم^{٣}) إلى السودان و(٧.٥ مليار م^{٣}) إلى مصر يضاف أليها الحق المكتسب من النهر وبذلك تصبح حصة السودان الكاملة(١٨.٥ مليار م^{٣}) وحصة مصر (٥٢.٥ مليار م٣)وأية زيادة بعد تشغيل السد بالكامل توزع مناصفة بين القطرين واتفق أن تقوم مصر والسودان بإنشاء مشروعات لزيادة إيراد نهر النيل وتقليل الضائعات في مستنقعات بحر الغزال وبحر الزراف والنيل الأبيض ويوزع صافي الفائدة مناصفة بين البلدين وبالإضافةإلى الاتفاقيات الواضحة المبنية على حسن النية بين الدولتين العربيتين الجارتين فان لمصر ارتباطاً واضحاً مع الدول الأخرى التي تقع على حوض النهرفقد أسهمت مصر مع اوغندة في أنشاء سد أوين سنة ١٩٤٩م على بعد ميلين من مخرج النيل من بحيرة فيكتوريا للاستفادة من الجنادل التي تمتد على هيئة حواجز صخرية مقاومة للتعرية وفائدة اوغندة من الطاقة الكهربائية واستفادة مصر من المياه التي ستخزن في أعالي النهر وقدرها (١٠٠ مليار م^{٣}) وقد دفعت مصر إلى دفع مبلغ ٤.٥ مليون جنيه إلى اوغندة ثم دفع التعويضات التي طلبتها اوغندة مقابل رفع منسوب التخزين متر واحد وقد استفادت مصر من جميع السدود التي أنشئت خارج حدودها في الدول التي تقع على حوض النيل.

السياسات المائية لدول حوض نهر النيل:

يتضح مما سبق أن نهر النيل من الأنهار المثالية في العالم إذ ساد بين جميع الدول الواقعة على حوضه علاقات حسن النية و استمرار العلاقات الطيبة وعدم الإضرار بالدول التي تقع عند المصب أو بالقرب منه وخصوصاً مصر التي تتميز بان الزراعة فيها عماد الحياة الاقتصادية لتوفير الغذاء لأكثر من (٨٠ مليون نسمة) تضمهم الرقعة الزراعية المحدودة ومما يؤيد هذه المثالية أن جميع الدول ملتزمة بتطبيق بنود الاتفاقية رغم شعورهم بالضرر منتظرين انتهاء المدة المقررة لإعادة تقسيم المياه من جديد بما يزيد الحصة المائية للدول الأخرى وخاصة السودان حيث أنها

استغلت كامل حصتها المائية المقررة لها ولا زالت مساحات واسعة لم تزرع لحد ألان بينما لدى مصر زيادة في الحصة المائية لم تستغل بالكامل وان الخلافات السياسية بين دول الحوض لم تؤثر في اتفاقية تقسيم المياه واستمرت جميع الدول ملتزمة بها رغم الخلاف الذي يحصل في بعض الأحيان إلى حد القطيعة مثل الخلاف بين السودان وإثيوبيا وبما أن نهر النيل أطول انهار العالم وهو أكثر انهار العالم العربي تصريفاً للمياه إذ يبلغ معدل التدفق السنوي لمياهه(٩٢.٦ مليار م^{٣}) وتعبر مياهه تسع دول افريقية هي (بورو ندي، رواندى، تنزانيا، اوغندة، اثيوبيا، زائي، كينيا، السودان، مصر)[٥]أنظر الخريطة رقم (١) وعلى الرغم من تشكيل مؤشر القمة أللإفريقية هيئة استشارية في عام (١٩٨٠م)عرفت بمجموعة اوندغو وهي كلمة سواحيلية تعني الأخوة بهدف تنشيط التعاون بين الشركاء بين تلك الدول ما عدا كينيا وإثيوبيا اللتين لم تنضما إلى المجموعة فقد اعترضتا على عدد كبير من القضايا، الاهتمام المشترك يضاف إلى تلك الجهود ما توصل إليه في ورشة العمل التي عقدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بانكوك في شهر كانون الثاني من عام ١٩٨٦م والخاصة بدول حوض النيل من خطوات باتجاه التوصل إلى اتفاقية ذات تفاصيل أوسع نطاقاً ولكن مازال هناك الكثير مما يجب عمله ويتعرض نهر النيل إلى ضغط إثيوبي توجهه قوى خارجية بقصد التأثير على كل من السودان بوجه خاص ومن ثم مصر، لاسيما أن أثيوبيا كما يتوقع (جوث رونربري) أنها ستكون مصدراً لما يوازي (٨٢%) من مياه نهر النيل ولذا فان خطة أثيوبيا التي تقوم بتنفيذها على نهري النيل الأزرق وبارو احد روافد نهر سوباط وستكون له اثأر سلبية على هذين الدولتين العربيين وقد بدأت مصر تتأثر بانخفاض كمية المياه فقد تسلمت في عام ١٩٩٥ (٦٨ مليار م^{٣}) بينما كان مجموع استهلاكها من المياه في ذلك العام (٧٣ مليار م^{٣}) إي بنقص مقداره (٥ مليار م^{٣}) وسوف يزداد هذا النقص مستقبلاً لان مصر يزداد سكانها بنسبة مليون نسمة في كل عام لذا فان الضرر سوف ينعكس على مصر مستقبلاً لأنها هي دولة المصب وقد قدمت أثيوبيا عام ١٩٨١م إمام مؤتمر الأمم المتحدة للبلدان الأقل نمواً قائمة ب ٤٠ مشروعاً للري وأعلنت انه في حال عدم التوصل إلى اتفاق مع جيرانها على الحوض الأسفلفأنها تحتفظ بحقها في تنفيذ المشاريع من جانب واحد مع أن هناك شبه اتفاق على أقامة مشروعين بتعاون مصري –إثيوبيأحداهما على نهر بارو والأخر على بحيرة تانا يهدف إلى توفير(٧ مليار م^{٣}) سنوياً تقسم على النحو الأتي :

١- (٢.١ مليارم^{٣}) لمصر

٢- (١.٤ مليار م^{٣}) للسودان

٣- (٣.٥ مليار م^{٣}) لإثيوبيا

وهذا أمر جيد ألا أن استخدام المياه كورقة ضغط سياسي أو التهديد باعتبارها وسيلة للابتزاز أمر مرفوض وتعد بحيرة فيكتوريا الخزان الكبير الذي يستمد النيل منها مياهه حيث تقع في قلب الهضبة الاستوائية وتشترك بها ٣ دول هي اوغندة شمالاً(٤٠%) تنزانيا جنوباً (٥١%) كينيا شرقاً (٦%) وتقع الأنهار التي تغذي هذه البحيرة في تلك الدول إضافة إلى رواندا، بوروندي ، وتقع بحيرة (كيوجا) بكاملها في اوغندة وبحيرة ألبرت في أوغندا (٥٨%) وزائير (٤٢%) ورغم وفرة المياه بكثرة في المنطقة الاستوائية فقد عانت الدول الإفريقية في الستينات والسبعينات وخاصة كينيا من الجفاف لذا فأنها تخطط لاستخدام بحيرة فيكتوريا والأنهار التي تنبع منها كما أنها تفكر بتحويل نهر نزويا إلى وادي كويا لتموين المناطق شبه الجافة في كينيا وتنوي تنزانيا بتحويل جزء من مياه بحيرة فيكتوريا إلى هضبة تمبيزي لزراعة القطن في نصف مليون دونم[٦] ولذا فقد أكد عدد من الباحثين على انه بحلول العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين سيكون الماء وليس النفط الموضوع الرئيس الذي يتصدر قضايا المصادر الطبيعية في الشرق الأوسط بل أن الباحثين ذهبوا إلى ابعد من ذلك فقالوا ربما العقد الثالث أو بعده سيشهد حروباً من اجل المياه بسبب زيادة السكان الذي يؤدي إلى زيادة الطلب عليه[٧].

خارطة رقم (1) ـ دول حوض نهر النيل

المصدر، من عمل الباحث: بالاعتماد على :

١) د ، صبري فارس الهيتي، الجغرافية السياسية مع تطبيقات جيوبولتيكية استشراقية عن الوطن العربي ، ١٧٠

الاتفاقيات المعقودة بين دول حوض نهر النيل بشأن استخدام مياه النهر بينها:

١- في عام ١٨٩١م وقعت اتفاقية بين ايطاليا وبريطانيا وكانت الجهة المستفيدة من هذه الاتفاقية هي مصر وكانت الاتفاقية تضمنت موافقة ايطاليا على عدم أقامه سدود فوق نهر عطبرة وفي عام ١٩٩١م رأت أثيوبيا أن هذه الاتفاقية لم تعد سارية المفعول بعد أن انتهى الحكم الاستعماري .

٢- في عام ١٩٠٢م وقعت اتفاقية في أديسأبابا بين بريطانيا وإثيوبيا وافقت فيها أثيوبيا على عدم أقامة سدود فوق النيل الأزرق فوق هضبة تانا وعلى نهر السوباط وتدعي أثيوبيا أن الاتفاقية ليست قانونية لأنه وقعت وظلمت بها أثيوبيا من الناحية القانونية ثم ترى أثيوبيا أنها ليست سارية المفعول بعد انتهاء الحكم الاستعماري.

٣- في عام ١٩٠٦م وقعت اتفاقية في لندن وهذه الاتفاقية بين بريطانيا والكونغو تعهدت فيها الكونغو بعدم أقامة سدود بجوار روافد النيل، سمايكو ايساغواما الاتفاقية الثانية فقد عقدت بين بريطانيا وايطاليا وجاء في هذه الاتفاقية ان الدول الثلاث تعلن عن تمسكها بسلامة أثيوبيا وتقر من جديد اتفاقية ١٨٩١م ، ١٩٠٢م علماً ان هاتين الاتفاقيتين المستفيد من توقيعهم مصر والسودان وإثيوبيا وترى الكونغو أن هذه الاتفاقية لم تعد سارية المفعول مع انتهاء الحكم الاستعماري كما تراها أثيوبيا هي الأخرى أنها لم تعد سارية المفعول.

٤- في عام ١٩٢٥م عقدت اتفاقية بين بريطانيا وايطاليا في روما فقد وافقت أثيوبيا بمنح بريطانيا حق بناء سد على بحيرة تانا مع الحفاظ على حقوق مصر والسودان ولم تصادق عصبة الأمم على الاتفاقية في عام ١٩٢٥م وألغيت أبان التوقيع على اتفاقية ١٩٥٩م .

٥- في عام ١٩٢٩ م عقدت اتفاقية بين مصر وبريطانيا ودول حوض النيل الواقعة تحت سيطرة بريطانيا وكانت هذه الاتفاقية تتضمن تقسيم المياه بين مصر والسودان حيث يكون لمصر(٤٨ مليارم^{٣}) من المياه والسودان (٤مليارم^{٣}) من المياه ولا يتم أي عمل على النيل الاستوائي أو البحيرات بدون الحصول على موافقة مصر أما الوضع القانوني لهذه الاتفاقية فترى مصر أنها سارية المفعول بينما ترى الدول الاستوائية أنها غير سارية المفعول وهذا محل خلاف بين هذه الدول .

٦- في عام ١٩٣٤م عقدت اتفاقية لندن بين بريطانيا باسم(تنجانيقا) وبلجيكا باسم(اوغندي بروندي) وبموجب هذه الاتفاقية تتعهد روندا وبوروندي بعدم بناءأي سد على نهر كاجيرا وعدم إعاقة جريان النهر علماً أن الدول المستفيدة من الاتفاقية هي مصر والسودان وترى الدول الاستوائية أنها غير سارية المفعول مع انتهاء الحكم الاستعماري[٨].

٧- في عام ١٩٤٩م عقدت الاتفاقية سميت باتفاقية شلالات بين بريطانيا باسم أوغندا ومصر في هذه الاتفاقية تتولى مصر الإشراف على تدفق المياه لدى خروجها من بحيرة فيكتوريا وتدفع تعويضات إلى أوغندا على ما يلحق بها من ضرر من جراء ارتفاع منسوب المياه في البحيرة أما الدول المستفيدة من هذه الاتفاقية فهي مصر لها حقوق في المياه وأوغندا لها حقوق في الكهرباء ، أما الوضع القانوني لهذه الاتفاقية فهي تعتبر سارية المفعول.

٨- في عام ١٩٥٣ وقعت اتفاقية شلالات أوين اتفاقية مابعد الاستعمار بين بريطانيا باسم أوغندا ومصر في هذه الاتفاقية تم إدراج أوغندا في الاتفاقيات السابقة أما الدول المستفيدة من هذه الاتفاقية فهي مصر والسودان ولازالت سارية المفعول في وضعها القانوني

٩- في عام ١٩٥٩ م وقعت اتفاقية بين مصر والسودان وكان مضمون هذه الاتفاقية هو تقسيم جديد للمياه بين الدولتين في أعقاب إنشاء سد أسوان حيث أصبح لمصر(٥٥.٥ مليار م^{٣}) والسودان (١٨.٥ مليار م^{٣}) علما أن الدول المستفيدة من الاتفاقية هي مصر والسودان ولا زالت هذه الاتفاقية سارية المفعول .

١٠- في عام ١٩٧٧م وقعت اتفاقية كاجيرا وقد وقعت عليها الدول الاتيهبورندي ورواندا في عام ١٩٧٧م إضافة إلى تنزانيا واغوندا عام ١٩٨١م مضمون هذه الاتفاقية استغلال متعدد الأغراض لنهر كاجيرا والدول المستفيدة من هذه الاتفاقية روندا وهذه الاتفاقية سارية المفعول مع وجود صعوبات بالتنفيذ.

١١- في عام ١٩٨٣م وقعت اتفاقية الاندوجو وكانت الدول الموقعة على هذه الاتفاقية هي مصر والسودان و الكونغو و أفريقيا الوسطى وأوغندا وكان مضمون هذه الاتفاقية يتضمن الاتفاق في ما بين هذه الدول في مختلف المجالات الاقتصادية أما الدول المستفيدة من هذه الاتفاقية فهو جميع الدول الموقعة على هذه الاتفاقية أما الوضع القانوني لهذه الاتفاقية فهي سارية المفعول مع وجود صعوبات في التنفيذ.

١٢- في عام ١٩٩٠م وقعت اتفاقية إيجاد بين السودان وأثيوبيا والصومال وكان مضمون الاتفاقية يتضمن التنمية ومكافحة التصحر وهي اتفاقية سلام في المنطقة أما الدول المستفيدة من الاتفاقية فهي جميع الدول الموقعة عليها أما الوضع القانوني لهذه الاتفاقية فهي لا زالت سارية المفعول[٩].

١٣- في عام ١٩٩٣م عقدت الاتفاقية بين السودان وأثيوبيا ومضمون الاتفاقية كانت تؤكد الحق المتساوي في استخدام مياه النيل دون التسبب في أحداث ضرر كبير بين الدول الموقعة على اتفاقية عام ١٩٩١م والدول المستفيدة من هذه الاتفاقية هي السودان وأثيوبيا لازالت سارية المفعول من حيث الوضع القانوني لها.

١٤- في عام ١٩٩٢م وقعت اتفاقية بين مصر والسودان واغوندا، كينيا، تنزانيا، روندا ، بورندي ، لحوض النيل مضمون هذه الاتفاقية تعاون فني لتطوير التنمية المتكاملة والحماية البيئية لحوض النيل أما الدول المستفيدة من هذه الاتفاقية فهي جميع الدول الموقعة على هذه الاتفاقية أما الوضع القانوني لهذه الاتفاقية فهي لازالت سارية المفعول.

من هذه الاتفاقيات يتضح أن قسماً من هذه الدول الموقعة عليها تعتبرها من الناحية القانونية غير ملزمة وغير سارية المفعول بحجة أن هذه الاتفاقيات المبرمة بين دول النهر وقعت في ظل الاحتلال الأجنبي للقارة بمبادرة من الدول الاستعمارية وبممارسة نفوذها وبالفعل أعلنت حكومة أثيوبيا بعد شهر من استقلال السودان في ٢شباط ١٩٥٦م بأنها تحتفظ لنفسها بحق الانتفاع بمياه نهر النيل داخل حدودها وعندها كررت أثيوبيا هذا الإعلان في جميع المنتديات الدولية علما بان اتفاقية فينا لسنة ١٩٧٨م بشان التوارث الدولي والمعاهدات حيث أكدت المادتان فيها (١١,١٢) بأنها سارية المفعول وتظل تمثل التزاماً وقيداً على الدولة الوارثة كما وجه نقد إثيوبي إلى اتفاقية عام ١٩٢٩م إذ عد جميع الاتفاقيات التي تمت مع الدول الاستعمارية بشأن تقسيم مياه النيل ومنها اتفاقية ١٩٢٩م غير ملزمة للدول الجديدة التي حصلت على استقلالها سواء كانت أثيوبيا أو كينيا أو أوغندا وغيرها من التي حصلت على استقلالها والتي أكدت وجوب اعتبار هذه الاتفاقيات ملغية ولا بد من عقد اتفاقيات جديدة وعادلة بين دول حوض النيل[١٠]

أسس التنظيم القانوني للانتفاع بمياه النيل:

هنالك وثائق دولية تم اعتمد عليها في تنظيم توزيع المياه بين الدول المتشاطئة على نهر النيل بين منبعاً ومصباً فتوجد ثماني وثائق دولية تحكم استخدام مياه النيل وتقسمها وأول ست اتفاقيات منها وقعت قبل عام ١٩٢٩م وتتعلق بالوضع الإقليمي للدولة الموقعة وقد شملت هذه الاتفاقيات بروتوكول روما الموقع في (١٥) نيسان ١٨١٩م بين بريطانيا وايطاليا بشأن تعيين الحدود بين ارتيريا والسودان واتفاقية أديسأ بابا المعقودة في(١٥) مايس ١٩٠٢م بين بريطانيا وأثيوبيا ومهادة لندن المعقودة في (٩) مايس عام ١٩٠٦م بين كل من بريطانيا وفرنسا وايطاليا والاتفاق الذي عقد بين بريطانيا وايطاليا والذي اخذ صورة تبادل المذكرات من ١٤-٢٠ كانون أول ١٩٢٥م إن هذه الاتفاقيات وضعت أسسا لتنظيم القانوني للانتفاع بمياه النيل و تعد إلى اليوم الأداة المثلى لأية سياسة مائية لمصر بدليل أن اتفاقيتي عام ١٩٢٩م

و١٩٥٩م واللتين تعدان أهم اتفاقيتين في هذا المجال تعتبران في حقيقة الأمر امتداداً قانونياً لهذه الاتفاقيات الأخرى المنوه بها[١١] ، وبما أن معظم الاتفاقيات المبرمة بين دول حوض النيل توقعت في ظل الاحتلال الأجنبي للقارة بمبادرة من الدول الاستعمارية وبممارسة نفوذها حيث حرصت بريطانيا بحكم هيمنتها على دول حوض النيل على إبرام تلك الاتفاقيات وقد حرصت في المقام الأول على مصالح مصر ثم من بعد ذلك المصالح السودانية ومع أن اتفاقية فينا لسنة ١٩٧٨م بشان التوازن الدولي للمعاهدات أكدتأن المعاهدات الخاصة بتحديد الحدود الدولية أو بالوضع الإقليمي لا ينال منها وتظل تلك الاتفاقيات سارية المفعول إلاأن العديد من دول حوض النيل طالبت بعقد اتفاقيات جديدة بين دول الحوض تقوم على أساس المساواة والعدالة في التوزيع ولكن إلى الآن لم يعقد أي اتفاق جديد بين دول حوض النيل .

سد النهضة الأثيوبي:

سد النهضة الأثيوبي هو سد أثيوبي قيد البناء يقع على النيل الأزرق بولاية (بنيشنقول– قماز) بالقرب من الحدود الأثيوبية– السودانية على مسافة ٢٠ – ٤٠ كم وعند اكتمال إنشائه المرتقب سنة ٢٠١٧م سوف يصبح اكبر سد كهرومائي في القارة الأفريقية والعاشر عالمياً في قائمة اكبر السدود إنتاجاً للكهرباء تقدر تكلفة الانجاز ب(٤.٧) مليار دولار أمريكي وهو واحد من ثلاثة سدود تشيد لغرض توليد الطاقة الكهربائية في أثيوبيا ويوجد قلق لدى الخبراء المصريين بخصوص تأثيره في تدفق مياه النيل وحصة مصر المتفق عليها. كانت الدول المتشاطئة على نهر النيل في السابق مستعمرات لدول أجنبية ثم حصلت هذه الدول على استقلالها وظهرت أولى الاتفاقيات لتقسيم مياه النيل عام ١٩٠٢م في أديسأبابا وعقدت بين بريطانيا بصفتها ممثلاً لمصر والسودان وأثيوبيا ونصت على عدم إقامة أي مشروعات سواء على النيل الأزرقأو بحيرة تانا ونهر السوباط ثم اتفاقية بين بريطانيا وفرنسا عام ١٩٠٦م وظهرت عام ١٩٢٩م اتفاقية أخرى وهذه الاتفاقية تتضمن إقرار دول الحوض بحصة مصر المكتسبة من مياه النيل وان لمصر الحق في الاعتراض في حالة إنشاء هذه الدول مشروعات جديدة على النهر وروافده وهذه الاتفاقية كانت بين مصر وبريطانيا التي كانت تمثل كينيا وتنزانيا والسودان وأوغندا لتنظيم استفادة مصر من بحيرة فيكتوريا وخصصت نسبة لكل من السودان ومصر ، تعارض مصر التي تقع على مصب النهر إقامة هذا السد الذي من المؤكد انه سيقلل من كمية المياه التي تحصل عليها من النيل ولكن مصر عندما قررت بناء السد العالي عند أسوان للانتفاع بالمياه الناجمة عن زيادة منسوب التخزين في بحيرة فيكتوريا وفي خزان الروصيرص في السودان على النيل الأزرقكانت أثيوبياأول المعترضين على مشروع السد العالي واتفاق مياه النيل فتقدمت بمذكرتي احتجاج عام ١٩٥٦م و١٩٥٧م للحكومة المصرية ادعت فيها أن لها حقوقاً مكتسبة في استغلال مياه النيل التي تساهم في إيرادها بـ (٨٤%) من جملة المياه الواردة إلى السودان ومصر [١٢]

أثار سد النهضة الأثيوبي على الأراضيالأثيوبية:

بما إن النيل الأزرق هو نهر موسمي للغاية فان السد سيقلل من الفيضان بما في ذلك ٤٠ كم من داخل أثيوبيا فمن ناحية قوم السد بالحد من الفيضانات وهو مفيد لأنه يحمي المستوطنات من الأضرار الناجمة عن الفيضانات و من المتوقع إن يؤدي السد إلى تغير كبير في مصايد الأسماك وفقاً لنتائج دراسة الباحث المستقل الذي أجرىأ بحاثا في المنطقة يجري بناء السد وسينتقل٢٠.٠٠٠ شخص ووفقاً لنفس المصدر فهنالك خطة لنقل هؤلاء وإعادة توطينهم وإعطائهم أكثر مما كان متوقعاً في التعويض ، لم يسبق للسكان المحليين إن رؤوا السد قبل ذلك ولم يكونوا متأكدين ماهر السد في الواقع وعلى الرغم من ذلك ابلغ المتضرر ونأثار السد على مصادر رزقهم باستثناء عدد قليل من كبار السن ومقابلات تمت مع ما يقرب من جمع كبير من السكان المحليين أعربوا جميعاً عن أملهم في أن يجلب المشروع شيئاً من المنافع لهم من حيث

التعليم والخدمات الصحية وإمدادات الكهرباء وذلك على أساس المعلومات المتاحة لهم على الأقل بعض المجتمعات الجديدة بالنسبة لأولئك سيكون نقلهم في منطقة مناسبة لهم وبعيدة عن منطقة الخزان[١٣]

تأثير سد النهضة الأثيوبيفي مصر والسودان:

التأثير الدقيق للسد في دول المصب غير معروف فمصر تخشى من انخفاض مؤقت للمياه نظراً لمدة ملء الخزان وانخفاض دائم بسبب التبخر من خزان المياه وهذا يسبب في خسارة مليوني مزارع دخلهم في مدة ملئ خزان سد النهضة الأثيوبي الكبير ويمكن أن يؤدي أيضا إلى خفض دائم في منسوب المياه في بحيرة ناصر إذا تم تخزين الفيضانات بدلاً من ذلك في أثيوبيا وهذا يؤدي إلى تقليل قدرة السد العالي في أسوان على إنتاج الطاقة الكهرومائية أن الآثار المفيدة والضارة للسيطرة على الفيضانات ستؤثر في الجزء السوداني من النيل الأزرق تماماً كما سيؤثر في الجزء الأثيوبي من النيل الأزرق لمصب السد أنشأت مصر وأثيوبيا والسودان لجنة دولية من الخبراء لمراجعة تقارير دراسة السد في مجالات الموارد المائية وهندسة السدود إضافة إلى الوضع الاجتماعي والاقتصادي والبيئة قالت الحكومة الأثيوبية انه وفقاً للتقرير((ان تصميم السد يستند على المعايير والمبادئ الدولية من دون تسمية تلك المعايير والمبادئ كما أكدت أثيوبيا أن السد يقدم فائدة عالية لجميع الدول الثلاث ولن يسبب ضرراً كبيرا على كل من بلدان المتشاطئة ولكن وفقاً للحكومة المصرية التي أكدتأن التقرير أوصى بتغير وتعديل أبعاد وحجم السد وقد أكد الرئيس المصري في ١٠ حزيران ٢٠١٣ بان الخيارات كلها مفتوحة لان الأمن المائي المصري لا يمكن أن ينتهك على الإطلاق موضحاً انه لا يدعو إلى الحرب ولكن لن يسمح بنقص الإمدادات المائية لمصر أكثر مما يستوجب ذلك وهذا ما أكدته مصر آذ أكدت أن غرض أثيوبيا الرئيس في بناء السد يتجاوز توليد الكهرباء والتنمية الزراعية وقد يصل مستقبلاً للتحكم في ضخ المياه لمصر[١٤]وبالكميات التي تحددها أثيوبيا سواء بالاتفاق أم غيره بدليل كفائدة السد المنخفضة جداً في توليد الطاقة الكهربائية والتي لا تزيد عن (٣٠%) وفقاً لرئي العالم الأثيوبي–الأمريكي (اصفو بيني) أستاذ الهندسة الميكانيكية بجامعة سان دبيجو الأمريكية الذي ينشره في موقع الأنهار الدولية على شبكة المعلومات الدولية بعنوان سد أثيوبيا المبالغ في حجمه لذلك نلاحظ أنأثيوبيا رفعت لاءات ثلاثة أمام المفاوض المصري وهي لا للحديث عن إيقاف العمل في السد ولا للحديث عن مواصفات السد وارتفاعه وسعة تخزينه وأخيرا لا للحديث عن تقسيم لحصص المياه مع مصر والسودان يحدث على الرغم مما يحدده قانون الأمم المتحدة لمياه الأنهار الدولية غير الملاحية لعام ١٩٩٧م في مادة (٢٦) البند (١) بان لا يتسبب السد الجديد لدول المنابع في حدوث أضرار ملموسة بالسدود والإنشاءات المائية للسدود القائمة والسابقة على هذا البناء الجديد ولم تضمن لمصر أي حصة مائية بعد بناء السد ولم تشترط هذا باتفاقية مكتوبة وموقعة من قادة الدول الثلاث أسوة بإعلان مبادئ سد النهضة الموقع من نفس القادة أنفسهم ولم يتم التفاهم في اتفاقية حول حد أدنى من المياه ينبغي أنتضمن أثيوبيا تدفقه من خلف السد يومياً أو سنوياً بما يكفل أي حصة محددة لمصر من المياه يمكن الاحتكام إليها أمام المنظمات الدولية ، ظاهراً أن أثيوبيا تتهرب تماماً من التعهد بكتابة أية حصة لمصر وتكتفي بتصريحات شفهية عن عدم الإضرار كما جرى مع كينيا من قبل لكن العلاقات بين الدول لا تقوم على التصريحات الشفهية ولا على حسن النية بل على المعاهدات المكتوبة والصارمة ،أن احد أسباب تأزم مشكلة السد الأثيوبي هو نجاح أثيوبيا في إحداث انشقاق في الموقف المصري السوداني الموثق في اتفاقية ١٩٥٩م لتقسيم المياه بعد السد العالي والذي ينص صراحة على دخول مصر والسودان صوتاً واحداً مقابل أي مفاوضات مع دول المنابع سواء لتخصيص حصة مائية أو لبناء السدود فصار السودان يدافع عن السد الأثيوبي أكثر مما تدافع أثيوبيا عنه ، يبدو الأمر كما لو إن الجانب الأثيوبي يتلاعب ويسوف متبعاً الاستراتيجية التركية التي اتبعتها مع سوريا والعراق عند بناء سد أتاتورك العظيم[١٥].